

إيست ويست إنستيتوت - برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مشروع حوار اقتصادي بين الجزائر والمغرب: قطاع الطاقة المتجددة

22 كانون أول/ديسمبر 2020، بقلم شارلس إيتكينس، منسق برنامج، الأمن الإقليمي، إيست ويست إنستيتوت

في 16 كانون أول/ديسمبر، عقد إيست ويست إنستيتوت بالتعاون مع شركائه في الغرفة التجارية الألمانية في الجزائر والمغرب (AHK)، حوار افتراضي بعنوان: "قطاع الطاقة المتجددة التحديات والفرص" - اللقاء الختامي في سلسلة لقاءات افتراضية لمشروع إيست ويست إنستيتوت: حوار أعالي بين الجزائر والمغرب. جمع الوبينار خمس من قيادات الأعمال، ثلاث جزائريين وثلاث مغربيين، للمشاركة في حوار أعمال عبر الحدود يهدف إلى تعزيز التواصل الاقتصادي بين البلدين في قطاع الطاقة المتجددة.

قطاع الطاقة المتجددة

قطاع الطاقة أحد الصناعات القليلة التي تتمتع فيها الجزائر والمغرب بدرجة ما من التعاون الاقتصادي. وفقاً لأحدث الأرقام الصادرة عن مرصد التعقيدات الاقتصادية (2018)، فتقريباً 90% (حوالي 622 مليون دولار) من إجمالي صادرات الجزائر إلى المغرب كانت غاز البترول والنفط المكرر. مع أن هذه الأرقام تحسناً كبيراً مقارنة بتجارة البلدين في قطاعات أخرى، إلا أنها لا تزال تتضاءل أمام المبالغ التجارية بين الجزائر والمغرب مع أطراف ثالثة في أوروبا وخارجها.

رغم ذلك، فقطاع الطاقة المتجددة وسيلة أكثر استدامة وصديقة للبيئة للبلدين لاتباع سبل جديدة للتعاون الاقتصادي، سواء كانت بين بعضهما البعض أو في تجارتهما مع المنطقة ما خارج المغرب العربي، ولا سيما تجاه أوروبا. على عكس البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فالمغرب مستورداً صافياً للطاقة ويعتمد على الواردات لتقريباً 90% من احتياجاته من الطاقة. من ناحية أخرى، فإن الجزائر بحاجة ماسة إلى وسائل أكثر مستدامة لطم نفسها عن صادرات النفط والغاز وتوزيع اقتصادها.

اقترحت الحكومتان في العاصمتين الجزائر والرباط خطاً طموحاً لتسخير الطاقة الخضراء التي تشتركان فيها عبر عدة مصادر: طاقة رياح وشمسية ومياه وطاقة حرارية أرضية. ولكن لا يزال هناك اختلافات كبيرة في إنجازاتها، فالجزائر فشلت في تحقيق الأهداف التي فرضتها على نفسها لتسخير طاقة الرياح، بينما بدأ المغرب في الحصول على اعتراف دولي لالتزامه بتزويد 52% من احتياجاته الكهرباء من الطاقات المتجددة.

الخبرة المحلية

قدم مشاركو الوبينار آراء فطنة للوضع في الجزائر والمغرب بالنسبة لنجاحات وفشل مبادراتهم الخاصة ومبادرات الحكومة في مجال الطاقات المتجددة واستهلاك الطاقة. مشكلة مشتركة بين قيادات الأعمال في القطاع على جانبي الحدود كانت عدم القدرة على توصيل منتجاتهم بشبكة الكهرباء الوطنية.

بحسب المشاركين، فبعض الطاقة الشمسية في المنطقة مرتبطة بالشبكات الوطنية، ولكن لا يزال هناك مجال كبير للتحسين، نظراً لإمكانات السوق وضرورة تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة. حالياً، تشمل مشاريع المشاركين تركيب أنظمة مضخات الطاقة الشمسية للمزارعين الذين يعانون من مشاكل نقص الطاقة، ومشاريع توفير كهرباء للأفراد في المناطق المعزولة. ولكن عدم إمكانية الربط بالشبكات الوطنية يعني أن قيادات الأعمال لا يستطيعون نقل احتياجاتهم الطاقة الفائضة.

رغم هذه التحديات، أشار المشاركون إلى التكامل بين الجزائر والمغرب من حيث المعرفة والخبرة، وسلطوا الضوء على عدة وسائل لتبادل الكفاءات. يمكن للجزائر أن تتعلم من كفاءة المغرب في الحصول على الأموال وخبرته في التأسيس، نظراً لعدم

التعاون بين عدة وزارات في عاصمة الجزائر. في نفس الوقت، الجزائر أكثر خبيرة في ضخ الطاقة المتجددة وأكثر تقدماً من جارتها فيما يتعلق بتسويق وتوزيع الطاقة المتجددة. علاوة على ذلك، قد تتعلم كلا البلدين من تونس، جارتها في المنطقة، من حيث تطوير اللوائح المناسبة لتطوير السوق. مع وضع هذه الأفكار والآراء في الاعتبار، قام إيست وسيت إنستيتوت وشركائه في الغرفة التجارية الألمانية ومشاركو الويبينار بتكوين توصيات السياسة التالية.

التوصيات

استخدام أنظمة الطاقة الهجينة للجمع بين البنية التحتية للطاقة الموجودة مع قطاع الطاقة المتجددة. لدى الجزائر بعض الخبرة في أنظمة الطاقة الهجينة المتقاربة تماماً، مما يجعلها مفيدة للتعاون عبر الحدود. على كلا البلدين تطوير إمدادات كهرباء يمكن الاعتماد عليها، وقد تحقق ذلك بالتهجين من خلال الجمع بين الغاز الحيوي والطاقة الشمسية.

إعادة تنشيط مشروع ديزرتيك من خلال تطوير نماذج جديدة لمعالجة العيوب التي هددت الحماس الأولي للمبادرة. كان المشروع في البداية خطة تسخير الطاقة الشمسية الهائلة في الصحراء لإنتاج كهرباء كافية لتلبية الاحتياجات المحلية والأوروبية. المشروع لا يزال يوفر إمكانية سليمة للجزائر والمغرب لتطوير مشروع كبير متعدد الجنسيات لتلبية احتياجات الطاقة الخاصة بهما بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل.

تقديم إعفاءات ضريبية أو جمركية للسلع محلية الصنع: هذا سوف يعالج مشكلتين رئيسيتين التي ذُكرت عدة مرات خلال المشروع. ستمكّن الإعفاءات السلع الجزائرية أو المغربية من دخول سوق بعضهما البعض وفي نفس الوقت ستعطي المستهلكين المحليين إمكانية للتعرف على المنتجات المتاحة عبر الحدود. وهذا سوف يعالج أيضاً عدم الثقة الموجودة في أسواق البلدين بالنسبة لمنتجات عربية ومنتجات صُنعت في منطقة المغرب العربي.

توحيد مشغلي السوق في قطاع الطاقة المتجددة لكي يتعاونوا ويعملوا على انسجام جهودهم للتأثير والضغط على الحكومات المحلية. مرة أخرى، تتطلب هذه السياسة استراتيجية شقين تستهدف صنع القرار المحلي والتعاون عبر الحدود، ويمكن استخدامها بعد ذلك في المفاوضات مع أصحاب المصلحة من الأطراف الثالثة، لا سيما أوروبا.

تجميع الموارد لاستهداف السوق الأوروبي: إن هدف الاتحاد الأوروبي ليقبل بشكل كبير من انبعاثات الكربون، بالإضافة إلى الحقيقة أن القارة بحاجة إلى مصادر طاقة بديلة، يقدم لشمال إفريقيا فرصة هائلة للجمع بين قوته التفاوضية الجماعية في مفاوضات الطاقة المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي.

حول حوار اقتصادي بين الجزائر والمغرب

رغم الإمكانيات الهائلة، فمنطقة المغرب العربي كثيراً ما تُوصف على أنها واحدة من أقل المناطق المتكاملة اقتصادياً في العالم. الحوار الأعمال بين الجزائر والمغرب يسعى إلى جمع قيادات الأعمال الجزائريين والمغربيين من قطاعات أعمال متعددة بهدف التغلب على عقبات التجارة الثنائية بين الجارتين.

تركز الحوارات على مواضيع مهمة لريادة أعمال ناجحة في الجزائر والمغرب، على سبيل المثال الأمن الغذائي والزراعة، والرعاية الصحية، وتأثير الرقمنة والتقنيات الجديدة والطاقة - مع التركيز بشكل خاص على كيفية جذب استثمارات عالية الجودة وكفالة حماية البيئة وتمكين سيدات الأعمال.

لسوء الحظ، كان لكوفيد-19 تأثير ضار على تنفيذ المشروع ومخططه. قد صوّر أن يكون كل لقاء مؤتمراً لمدة يومين مثل اللقاء الأول حول الصناعة الزراعية، عندما زار وفد مدينة برلين في ألمانيا خلال "أسبوعها الأخضر"، وهو أحد أكبر المعارض التجارية الزراعي في العالم.

اضطرت القيود على السفر والوباء المستمر إيست ويست إنستيتوت على التكيف وتغيير شكل المشروع من اجتماعات وجهاً لوجه إلى عدة ويبينارات. على الرغم من أن النقاش بين المشاركين أقل تفاعلياً، إلا أن كثافته وثمره ماثلة كما تشهد هذه التوصيات السياسية